

Distr.: General
15 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٤٠، تحليلاً لآخر المستجندات فيما يتعلق بحالة الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية والتدفقات الرأسمالية المتجهة إليها، في ضوء الحالة العامة للاقتصاد العالمي. ويقدم التقرير تقييماً لاستمرار تراكم الاحتياطي ومسببات وانعكاسات التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية. ويعطي من منظور أطول أجلاً تحليلاً لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، ويركز التقرير، فيما يتعلق بالديون الرسمية، على التخفيف من عبء المديونية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واتفاقات نادي باريس. ويبيد تعليقات على التطورات الأخيرة بخصوص الآليات الجديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية.

ويتكامل هذا التقرير مع التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (A/58/216) الذي يتضمن توصيات للمضي بخطى أسرع صوب التوصل إلى حل دائم لمشاكل مديونية البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية.

* A/58/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير من أجل تضمين التحليل الشامل والموضوعي لقضايا الديون الخارجية والتنمية الذي يرد فيه، المعلومات المستكملة اللازمة للتعليق على آخر المستجندات.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولا
٣	٩-٣ أحدث الاتجاهات فيما يتعلق بمؤشرات الديون والتدفقات الرأسمالية على الصعيد الدولي - ثانيا
٥	١٣-١٠ تراكم الاحتياطي والتحويل الصافي للموارد - ثالثا
٧	١٨-١٤ تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في المنظور الطويل الأجل - رابعا
٩	٤٥-١٩ الديون الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية - خامسا
٩	٢٣-١٩ تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون . . ألف -
١٠	٢٦-٢٤ تخفيض الديون، والنفقات الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر باء -
١١	٣١-٢٧ المشكلة القائمة المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون جيم -
١٣	٣٨-٣٢ مفاوضات نادي باريس لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها دال -
١٦	٤٠-٣٩ رصد الديون وإدارتها في البلدان المتقدمة النمو هاء -
١٧	٤٥-٤١ التكامل بين المعونة والتخفيف من أعباء الديون واو -
١٨	٥١-٤٦ مسائل أخرى تتصل بإعادة هيكلة الديون السيادية سادسا -
٢٠	٥٦-٥٢ الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات سابعا -
		جدول
٢٥	 الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة، إلى الأمين العام في القرار ٢٤٠/٥٧ جملة أمور، منها، أن يقدم إلى دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمّنه تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وعملا بهذا الطلب يتضمن التقرير الحالي تحليلا للمستجدات الحاصلة منذ تقديم التقرير السابق (A/57/253) فيما يتعلق بحالة الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، والتدفقات الرأسمالية المتجهة إليها، في ضوء الحالة العامة للاقتصاد العالمي، وفيما يتعلق بالسياسات المتصلة بمعالجة أزمات الديون الخارجية.

٢ - وقد أعتد القرار ٢٤٠/٥٧ في غضون أقل من عام واحد من انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي أصبحت وثيقته الختامية الرئيسية المعنونة توافق آراء مونتيري^(١)، بمثابة الإطار الجديد لصنع السياسات في مجال العلاقات المترابطة بين الشؤون المالية الداخلية والدولية، والتجارة والتنمية. وستعقد الجمعية العامة خلال دورتها الحالية أول اجتماع للحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية من أجل بحث ومتابعة ما جرى تنفيذه حتى الآن من الالتزامات والاتفاقات التي عقدت في مونتيري، بما فيها ما يتصل بحالة الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. وجرى إعداد تقرير لهذا الحوار (A/58/216) بالتشاور والتعاون الوثيقين مع كبار أصحاب المصلحة المؤسسين في عملية مونتيري. وتضمن التقرير توصيات محددة تمس الشواغل التي يتناولها هذا التقرير.

ثانيا - أحدث الاتجاهات فيما يتعلق بمؤشرات الديون والتدفقات الرأسمالية على الصعيد الدولي

٣ - شهد رصيد الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية زيادة في عام ٢٠٠٢، تناهز ٥٢ بليون دولار، أي بنسبة ٢,٢ في المائة في أعقاب الانخفاضات الحاصلة على مدى السنتين الأسبق. واختصت أمريكا اللاتينية بنصف إجمالي هذه الزيادة تقريبا، واختصت بلدان في أوروبا ووسط آسيا بنسبة ٢٧ في المائة منها، وكان مرجعها بالكامل إلى الزيادة في الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة. واتجهت الديون الخاصة إلى الانخفاض مرة أخرى، وإن كان ذلك بمعدل أقل من العام الأسبق، كما شهدت أيضا الديون القصيرة الأجل في نهاية عام ٢٠٠٢ انخفاضا طفيفا عن العام الأسبق (انظر الجدول).

٤ - وعلى الرغم من الزيادة في الرصيد الإسمي للديون، انخفضت مدفوعات خدمة الديون بنسبة ١٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٢، لسبب أساسي هو انخفاض أسعار الفائدة الدولية. واستمرت في الانخفاض أيضا معدلات مجموع الديون وخدمة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات. وجاءت هذه الاتجاهات متشابهة في جميع المناطق النامية باستثناء أمريكا اللاتينية، التي زاد فيها معدل الديون إلى الصادرات للعام الثاني على التوالي مع ركود الصادرات. وحيث بلغت نسبة الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية ١٧٣,٦ في المائة من الصادرات من السلع والخدمات، اختصت هذه المنطقة من دون جميع المناطق النامية بأعلى معدل للديون/الصادرات، لأن بعض الاقتصادات الكبيرة فيها تجاوزت هذا المتوسط بـ ٤٤ ضعف، بما فيها الأرجنتين (حوالي ٤٥٠ في المائة)، والبرازيل (حوالي ٣٣٠ في المائة)، وبيرو (حوالي ٣١٠ في المائة)، وكولومبيا (حوالي ٢٦٠ في المائة)^(١).

٥ - وزاد إجمالي التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة والرسمية إلى البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية إلى ٧٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، من حوالي ٤٤ بليون دولار في العام الأسبق. وبينما انخفض صافي التدفقات الرأسمالية الرسمية، بما فيها الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي بنسبة ١٠ في المائة، زاد صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى ٥٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢. وفي إطار هذا المجموع، كان صافي استثمار الحقيبة والإقراض المصري ساليين مرة أخرى، في حين كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو العنصر الموجب الوحيد ضمن الفئات الأعم لتدفقات رأس المال الخاص، مع أن مستواه البالغ ١١٠ بليون دولار ظل أقل بكثير عن المستوى الذي كان عليه في السنوات الأربع الماضية^(٢).

٦ - ولم تلق أمريكا اللاتينية عمليا أي تدفقات صافية لرأس المال الخاص في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت أكبر الجهات المتلقية له في العام الأسبق. وفي عام ٢٠٠٢، انخفضت بمعدل النصف إصدارات السندات الدولية التي تجريها بلدان أمريكا اللاتينية بالمقارنة بعام ٢٠٠١. وظل على حاله دون تغيير الاتجاه التنافسي في تدفقات صافي الحقيبة المتجهة إلى المنطقة، وتحولت إلى رقم سالب في عام ٢٠٠٢. كما انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى المنطقة إلى نصف مستواه تقريبا بالمقارنة بعام ٢٠٠١، بعد أن ظل مستقرا خلال السنوات الخمس السابقة عند مستوى يزيد على ٥٠ بليون دولار.

٧ - وفي عام ٢٠٠٢، بلغ صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى آسيا ٧٠ بليون دولار، وهو رقم يزيد أربعة أضعاف على المستوى المتحقق في السنة الأسبق، ويعزى ذلك أساسا إلى الطفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الصين. واختصت الهند والصين بأكثر من

أربعة أحماس المجموع المتعلق بالمنطقة، وكانت التدفقات الرأسمالية الخاصة موجبة أيضا في جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان التابعة للصين.

٨ - وابتداء من منتصف عام ٢٠٠٢، شهدت الأحوال في أسواق رأس المال الدولية تحسنا طفيفا. فانخفضت علاوات أسعار الفائدة على الديون التي يغلب عليها الدولار بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس خلال النصف الثاني لعام ٢٠٠٢، والنصف الأول لعام ٢٠٠٣^(٤). وحدث أيضا انخفاض في علاوات أسعار الفائدة على إصدارات السندات من جانب مقترضين أمريكا اللاتينية، وهي العلاوات التي كانت قد شهدت ارتفاعا حادا بعد توقف الأرجنتين عن السداد وبسبب الشكوك التي أحاطت بالحالة السياسية في البرازيل. وفي بعض البلدان بلغت هذه المعدلات مستويات كبيرة من التدي، بما في ذلك في المكسيك، لكنها ظلت مرتفعة في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا. واستفادت الأسواق الناشئة أيضا من انخفاض أسعار الفائدة على الدولار، حيث انتقل المستثمرون الساعون إلى تحقيق المكاسب الأعلى إلى الأسواق المحلية ذات الدخول الثابتة. كما استعاد بعض البلدان ومنها البرازيل وتركيا سبيل الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية بشروط تفضيلية نسبية، غير أن هذا السبيل، على ما يُعتقد، هو سبيل هش^(٥). وتم أيضا رفع مستوى التصنيفات الائتمانية بالنسبة لعدد من الأسواق الناشئة ومنها المكسيك وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي.

٩ - وفي الربع الأول لعام ٢٠٠٣، زاد صافي إصدارات صكوك الدين بمعدل ٥٢ في المائة، وبلغ ١٣,٢ بليون دولار، وجاء ذلك في أعقاب زيادة أخرى بنسبة ٢٨ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢. غير أن هذا المعدل لا يزال يقل عن مبلغ ١٧ بليون دولار الذي كان يمثل متوسط صافي الإصدارات الربع سنوية في السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة المالية الآسيوية. كما أن هذه الزيادة اتخذت طابع التركيز الشديد، حيث اختصت البرازيل وحدها بثلثي هذا المبلغ^(٦).

ثالثا - تراكم الاحتياطي والتحويل الصافي للموارد

١٠ - اتجه رصيد الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية إلى التزايد المطرد في السنوات الأخيرة، إلا أنه في حين كانت التدفقات الرأسمالية الصافية في السابق تتيح تمويل أوجه العجز في الحساب الجاري وتراكم الاحتياطي، أصبح المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطي منذ عام ١٩٩٨ هو فوائض الحساب الجاري. وقد شهدت أرصدة الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية زيادة غير مسبوقه قدرها ١٦٣ بليون دولار (أو بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١). ويخص منطقة شرق آسيا وحدها حوالي ٦٨ بليون دولار من هذه الزيادة، ويخص أوروبا ووسط آسيا ٤٥ بليون دولار (انظر

الجدول). وقد نجم عن ذلك تحسن قوي في معدل الديون القصيرة الأجل إلى الاحتياطيات الدولية في جميع المناطق، باستثناء أمريكا اللاتينية التي زادت فيها الديون القصيرة الأجل بمعدلات أسرع من زيادة الاحتياطيات. وبصرف النظر عن بعض التحسن الإضافي الحاصل في عام ٢٠٠٢، استمر هذا المؤشر بالنسبة لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى هو المؤشر الأعلى، فيما عدا جنوب أفريقيا، التي بلغت فيها الديون القصيرة الأجل في نهاية عام ٢٠٠٢ ما يعادل ٦٧ في المائة من احتياطياتها الدولية.

١١ - وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في المجموع الصافي للتدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية المتجهة إلى البلدان النامية، فإن رقم هذه التدفقات الصافية، التي تتضمن تراكم الاحتياطي وتقاس بميزان الحساب الجاري، كان سالباً في عام ٢٠٠٢ للعام الرابع على التوالي. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع الفائض أكثر من ١٠٠ بليون دولار متجاوزاً بذلك الذروة التي حققها في عام ٢٠٠٠. ومع أن أمريكا اللاتينية حققت فائضاً تجارياً عن طريق خفض حجم الواردات^(٧)، ظل الحساب الجاري فيها في حالة عجز لأن صافي المدفوعات على إيرادات وفوائد الاستثمار الأجنبي تجاوزت الفوائض التجارية. وعلاوة على الفوائض التجارية استخدمت نسبة كبيرة من التدفقات الرسمية المتجهة إلى الداخل لتمويل التحويلات الصافية للمستثمرين الخاصين. وحققت آسيا أيضاً فائضاً كبيراً في الحساب الجاري تجاوز ١٠٠ بليون دولار، إلا أنها خلافاً للاقتصادات الكبيرة في أمريكا اللاتينية، حققت هذه الفوائد عن طريق التوسع السريع في الصادرات. وبالنظر إلى أن صافي التدفقات الرسمية المتجهة إلى المنطقة كانت سالبة، جرى في واقع الأمر بالنسبة لحساب المدفوعات إلى صندوق النقد الدولي استخدام التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية المتجهة إلى الداخل مع فوائض الحساب الجاري، لتسديد مستحقات الدائنين الرسميين وتقديم مساهمات إضافية في الاحتياطيات الدولية.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٢، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما فيها جنوب أفريقيا، زيادة كبيرة نسبياً في عجز الحساب الجاري، ورغم أن التدفقات الرأسمالية الداخلة الرسمية والخاصة كانت موجبة، إلا أنها جاءت أقل من العجز في الحساب الجاري. وتحقق في الشرق الأوسط فائض في الحساب الجاري غير أن العناصر المتسببة فيه اختلفت من بلد لآخر. وشهدت البلدان المصدرة للنفط تحسينات كبيرة في موازينها التجارية وموازن حساباتها الجارية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وحصائل التصدير، بينما تحققت التحسينات في تركيا إلى حد كبير بالطريقة نفسها التي تحققت بها في بلدان أمريكا اللاتينية المرهقة بالديون.

١٣ - واستمرارا للاتجاه الذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية في شرق آسيا، أجرت البلدان النامية تحويلا خارجيا صافيا في الموارد، إذا ما أخذنا في الحسبان صافي التدفقات الرأسمالية، والزيادات في حيازات الاحتياطي، والمدفوعات الصافية على الاستثمار الأجنبي. بما فيه مدفوعات الفائدة على الديون المستحقة وتحويلات الفوائد. ووفقا للتقديرات الأولية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، فإن صافي تحويل الموارد المالية من البلدان النامية بلغ في عام ٢٠٠٢ رقما غير مسبوق هو ١٩٢ بليون دولار. وكان التحويل الصافي للموارد سالبا لكل منطقة من المناطق النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تم تحويل حوالي ٩٠ بليون دولار من هذا الإجمالي كمدفوعات صافية على إيرادات الاستثمار الأجنبي، وهو ما تجاوز مجموع التدفقات الرأسمالية الصافية المتجهة إلى الداخل بحوالي ١٥ بليون دولار. وعليه، وعلى أساس التدفق النقدي، فإن الميزان المالي للبلدان النامية مع باقي دول العالم كان سالبا، وجرى تمويله أساسا عن طريق الفوائض المتحققة في الحساب التجاري.

رابعاً - تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في المنظور الطويل الأجل

١٤ - رغم أن صافي تدفقات رأس المال الخاص عادت إلى سابق مستواها في عام ٢٠٠٢، إلا أنها ظلت أقل من ربع الحد الأقصى الذي بلغته في عام ١٩٩٦ قبل اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا. ورغم هذه الزيادة، فإن عددا من البلدان ما فتئ يواجه أوضاعا صعبة في مجال المدفوعات كما أدى تردي الحالة الاقتصادية في العالم إلى استفحال الصعوبات المالية الخارجية التي يواجهها. وفي الشهور الأخيرة، جذبت الأرباح العالية، قياسا بالأرباح التي يمكن الحصول عليها من أسهم رأس المال والسندات في البلدان الصناعية، أموالا إلى بعض تلك البلدان لكن الخطر لا يزال ماثلا في وقوع انتكاسة سريعة لمثل هذه التدفقات المتجهة إلى الداخل.

١٥ - وتأثر انحدار الخط البياني لصافي تدفقات الديون إلى البلدان النامية منذ عام ١٩٩٧ بعدد من العوامل. أولها، استمرار ارتفاع معدل التقلب والمخاطرة في أسواق رأس المال الدولية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار أسهم رأس المال في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، والأزمة التركبية، وتخلف الأرجنتين عن تسديد ديونها في عام ٢٠٠١، وجوانب الغموض المتعلقة بانتعاش الاقتصاد العالمي. وثانيها، التلازم المتزايد لمعدلات التضخم وأسعار الفائدة بين اقتصادات السوق المستجدة والبلدان الصناعية، مما قلص نطاق الاستثمار. وأخيرا ومنذ أواخر التسعينات، دفعت الأزمات المالية في عدة بلدان نامية الحكومات إلى تعزيز الرقابة على نظمها المالية بغية الحد من قابلية تعرضها إلى انتكاس في التدفقات الرأسمالية.

١٦ - وكما يتضح من الاختلافات الكبيرة في فروق المخاطرة وفي درجة الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية لمختلف الاقتصادات الناشئة، فإن المستثمرين لا يزالون يفرقون بين المقترضين فيما يتعلق بالمخاطر والأرباح. ففي السنوات الأخيرة، لم يلجأ كثير من اقتصادات شرق آسيا التي كانت تتمتع بتقديرات سيادية عالية وفروق مخاطرة منخفضة إلى أسواق السندات المالية الدولية، نظرا إلى مراكزها المريحة المتعلقة بميزان المدفوعات. وبدلا من ذلك، سددت إلى المصارف الدولية الديون التي ورثتها نتيجة الاقتراض السريع في الفترة التي سبقت أزمة عام ١٩٩٧. وبالمقابل، فإن معظم بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بأعباء شديدة من الديون الخارجية لم تتمكن من اجتذاب كميات كافية من رأس المال الخاص لتلبية احتياجاتها من الواردات. بل إن الاتجاهات الأخيرة في أمريكا اللاتينية، باستثناء عدد قليل من البلدان، في التدفقات الرأسمالية الدولية وعمليات تحويل الموارد تذكرنا بالأوضاع التي سادت خلال أزمة الديون في الثمانينات، عندما كانت عمليات تحويل الموارد من المنطقة نتيجة أيضا لانخفاض تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وما صاحبها من تشديد في القيود على ميزان المدفوعات وانخفاض النمو وازدياد المديونية الخارجية إلى الدائنين الرسميين.

١٧ - ويبدو أن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية بلغت نهاية دورة توسع وانكماش ثانية مدتها عشر سنوات: إذ بدأت الدورة الأولى في مطلع السبعينات وانتهت بحدوث أزمة الديون، وبدأت الدورة الثانية في مطلع التسعينات وانتهت بالكساد الاقتصادي الحالي، وذلك استنادا إلى دراسة قام بها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٨). ومنذ عام ١٩٧٤ ولغاية عام ١٩٨١، بلغ المجموع التراكمي لصافي التدفقات المتجهة إلى الأسواق الناشئة بالأسعار الثابتة للدولار ١,١٥٥ بليون دولار بالمقارنة مع ١,٢٤٣ بليون دولار بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١. وبلغ المجموع التراكمي لصافي التدفقات المتجهة إلى أمريكا اللاتينية ٥٢٣ بليون دولار في الدورة الأولى و ٦٨٣ بليون دولار في الثانية. وفي كلتا الحالتين، كان السبب وراء الزيادة هو تدابير محددة متعلقة بالسياسات ووسائل التمويل. وبات أول رواج اقتصادي ممكنا بسبب إلغاء القوانين التنظيمية المالية في البلدان الصناعية والنمو السريع للأسواق التي تتعامل باليورو والدولاري. وساعد على تحقيق الرواج الاقتصادي الثاني إلى حد كبير النجاح الذي حققته خطة برادي وعملية التحرير والخصخصة التدريجية في البلدان النامية.

١٨ - واعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هذين الرواجين لم يكونا نتيجة لقوى سوقية مستقلة تستجيب إلى عناصر أساسية طويلة الأجل في البلدان المتلقية، وأن كليهما انتهى بأزمات مالية وصعوبات واسعة النطاق في مجال خدمة الديون وتخلف عن تسديدها.

لذلك، رأى المؤتمر أنه ليس هناك دورة "طبيعية" للتدفقات الرأسمالية الدولية الحرة لخلق الزيادة المقبلة في التدفقات. بيد أنه يلاحظ أن الأسواق المالية تميل بالتأكيد إلى إنتاج دورتي ازدهار - كساد في فترتي الاقتصادات، وأن هذا يسفر عادة عن تخلف في تسديد الديون. لذا فإن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية قد لا تستعيد في الأجل المتوسط مستواها السابق، إلا أنه يتعدى القول إنها ستبلغ ما بلغته من مستويات عالية من قبل وإنها قد تأخذ الشكل نفسه أو تتجه إلى الغايات ذاتها.

خامسا - الديون الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية

ألف - تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

١٩ - ثمة إقرار، منذ إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦، بأن هذه المبادرة تذلل عقبة خطيرة تعترض التنمية وتخفيف حدة الفقر في كثير من البلدان الأشد فقرا. ومع ذلك، ومنذ المرحلة المبكرة لتنفيذها، لا تزال هناك شواغل متزايدة تتعلق بانخفاض وتيرة عملية تحقيق تخفيف عبء الديون. وبموجب الإطار المحسن للمبادرة، المعمول به منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، جرى توسيع نطاق تخفيف عبء الديون بغية تحقيق إمكانية تحمل عبء الديون في الأجل الطويل، في الوقت الذي جرى فيه ربط تخفيف عبء الديون بهدف تخفيف حدة الفقر. ومع ذلك ازدادت الشكوك في السنوات الأخيرة في إمكانية هذه المبادرة بشكلها ونطاقها الحاليين على تحقيق هذين الهدفين.

٢٠ - ومنذ التقرير السابق الذي قدمه الأمين العام عن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية (A/57/253)، بلغ بلدان إضافيان نقطة الإكمال للإطار المحسن هما: مالي، في شباط/فبراير، وبنن، في آذار/مارس ٢٠٠٣. لكن بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لم يبلغ سوى ثمانية بلدان من أصل ١٤٢ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقطة الإكمال، وهي النقطة التي يستفيد البلد عندها من كامل قيمة مبلغ تخفيف عبء الديون الممكن في إطار المبادرة. وبلغ ١٨ بلدا نقطة القرار، وهي النقطة التي يحق لهذه البلدان فيها الحصول على مبلغ لتخفيف عبء الديون بصورة مؤقتة، بشرط تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية الكلية والهيكلية.

٢١ - وأكدت شبكة وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في اجتماعها السابع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن السبب الرئيسي للتأخير في تخفيف عبء الديون بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليس هو العملية التشاركية لتحقيق التوافق الوطني في الآراء بشأن استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، بقدر ما هو عدم كفاية ما أحرز من تقدم في مجال تبسيط شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي اعتبرتها عاملا يقوض

تبني البرامج وتنفيذها^(٩). وبالفعل، فإن طابع ومضمون برامج إصلاح عملية تثبيت الاستقرار والإصلاح الهيكلي في مجال الاقتصاد الكلي يجب أن يتفقا مع الظروف الخاصة لكل بلد عندما تفرض شروط على عملية تخفيف عبء الديون وعندما يجري التفاوض على منح قروض من عدة أطراف.

٢٢ - وهذه هي الحال بشكل خاص في البلدان التي تعاني من الصراع المسلح، أو الخارجة لتوها من صراعات مسلحة، والتي تجد أيضا صعوبة بالغة في تأمين الموارد البشرية وكفالة مشاركة المجتمع المدني اللازمة على نطاق واسع لصوغ استراتيجية لتخفيف حدة الفقر. ونظرا إلى العقبان التي تواجهها هذه البلدان، فإنه من المستبعد أن تتمكن من إحراز تقدم هام لتخفيف عبء الديون في المستقبل القريب. بموجب المتطلبات البرنامجية القياسية لبلوغ نقطة القرار، الأمر الذي يؤكد ضرورة مواصلة التحلي بالمرونة عند معالجة حالات هذه البلدان.

٢٣ - ولم يبلغ اثنا عشر بلدا نقطة القرار. وتوسع من هذه البلدان إما متأثر بالصراعات أو في فترة ما بعد انتهاء الصراع، وجميع هذه البلدان ما عدا واحدا يقع في أفريقيا. وقد تراكم على هذه البلدان قدر كبير من الأقساط المستحقة السداد منذ وقت طويل. بمقتضى التزاماتها بخدمة ديونها إزاء المؤسسات المالية الدولية. ورغم أن بعض البلدان التي انتهت فيها الصراع، وهي سيراليون وموزامبيق وغينيا بيساو ورواندا، بلغت نقطة القرار، فإن ما تبقى من البلدان التي انتهت فيها الصراع ويحق لها الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحتاج من المجتمع الدولي مرونة أكبر فيما يتعلق بتسوية متأخراتها المستحقة. وتمثل هذه التأخرات عبئا كبيرا بالنسبة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والأصغر حجما، وتحتاج إلى مساعدة من المانحين الثنائيين لتسويتها، إما على شكل تبرعات إضافية في الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يمكن رصدها بالتحديد للبلدان التي انتهت فيها الصراعات، أو من خلال إنشاء صندوق استثماري خاص بتلك الفئة من البلدان، يمكن أن يقوم على نفس المبادئ التي يقوم عليها الصندوق الاستثماري الحالي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(١٠).

باء - تخفيض الديون، والنفقات الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر

٢٤ - انخفضت بالنسبة للبلدان الـ ٢٦ التي بلغت نقطة القرار أو نقطة الإكمال في مطلع عام ٢٠٠٣، قيمة خدمة الديون السنوية في المتوسط بنسبة تزيد على الثلث بالمقارنة مع عام ١٩٩٨^(١١). وقد انخفضت قيمة خدمة الديون لهذه البلدان من ١٧,٥ في المائة من صادراتها مثل السلع والخدمات في عام ١٩٩٨ إلى نحو ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبشكل مواز لذلك، انخفضت نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الحكومية من ٢٧,٣ في المائة إلى نحو ١٥

في المائة. ومن المؤكد أن توفير موارد عامة إضافية للإنفاق المحلي شرط ضروري لتخفيف حدة الفقر وتسريع وتيرة التنمية. بيد أن التحليل المنهجي لا يزال في مرحلة مبكرة سواء بالنسبة لما يمكن أن يسهم به تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أو بالنسبة لفجوة التمويل المتبقية من أجل تحقيق هذه الأهداف بعد الموافقة على تخفيف عبء الديون.

٢٥ - ورغم أنه من الصعب من الناحية المنهجية تحديد علاقة واضحة بين تخفيف عبء الديون والإنفاق العام المحلي، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن تخفيض التزامات خدمة الديون في عدد من البلدان أدى بالفعل إلى المساعدة في زيادة الإنفاق الاجتماعي^(١٢). ومع ذلك، لا يشك في أن هناك ضرورة لتحقيق زيادات أخرى كبيرة في النفقات لتحسين الأوضاع المعيشية تحسينا كافيا للشرائح السكانية الأكثر فقرا وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن هناك ضرورة لزيادة الإنفاق للأغراض المرتبطة ارتباطا مباشرا بتخفيف آثار الفقر وانتشاره، فإن مساهمة هذا الإنفاق في تحقيق النمو الاقتصادي الأسرع وتيرة والمستدام ورفع مستوى الدخل الفردي يحتاج إلى مستوى أعلى من الاستثمار في القدرة الإنتاجية الحقيقية والهياكل الأساسية المناسبة.

٢٦ - كما أن الكيفية التي تؤثر بها الإصلاحات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية المطلوبة بموجب عملية استراتيجية تخفيف حدة الفقر في أوضاع الفقر والأوضاع الاجتماعية لا تزال غير واضحة. لذلك طالبت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤسسات بريتون وودز "بالتحرك بسرعة أكبر نحو وضع منهجية للتحليل المسبق لتأثير الفقر وللتأثير الاجتماعي لجميع الشروط البرنامجية، بحيث يمكن للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نفسها أن تطبق أدوات عملية على ذلك التحليل"^(١٣). وبالفعل، فإن البنك الدولي أشار في استعراض أحيير إلى أن "معظم البلدان المتلقية تعتبر تركيز المبادرة مفرطا على القطاعات الاجتماعية وضيلا للغاية على النمو و"خلق الثروة"^(١٤). وفي السياق ذاته، حث وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤسسات بريتون وودز، بعد تأكيد التزامهم بالإدارة الاقتصادية السليمة، وانضباط الميزانيات وانخفاض معدل التضخم، على "أن توافق على منح البلدان التي بلغت درجة من الاستقرار أطرا اقتصادية كلية أكثر مرونة، مما يوفر نطاقا أكبر للنمو المتسارع"^(١٥).

جيم - المشكلة القائمة المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون

٢٧ - رغم التأثير الإيجابي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أعباء خدمة الديون للبلدان المستفيدة، فإن هناك شكوكا جدية في إمكانية بلوغ مستوى يمكن تحمله من الديون الخارجية، حتى بعد منح كل ما هو ممكن من أجل تخفيف عبء الديون في جميع البلدان

المستحقة. وقد أصبحت هذه الشكوك أكثر انتشاراً في ضوء التباطؤ الحاد للاقتصاد العالمي في العامين الماضيين، وما ترتب على ذلك من آثار بالنسبة لإيرادات البلدان النامية المتأينة من الصادرات، وبخاصة البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأولية.

٢٨ - وتعرض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل خاص لأوضاع تجارية غير مستقرة وتقلبات في أسعار السلع الأولية. فقد انخفضت أسعار عدد من السلع الأساسية التي تنطوي على أهمية كبيرة لأداء تلك البلدان في مجال التصدير بأكبر مما كان متوقفاً في الحسابات التي اتخذت أساساً لتحديد حجم تخفيف عبء الديون اللازم لبلوغ حد يمكن فيه تحمل الديون. وتشير التوقعات إلى استمرار انخفاض الأسعار من الناحية التاريخية. وبغية امتصاص الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية دون أن تترتب على ذلك آثار على النمو وتخفيف حدة الفقر، ولإبقاء الدين الخارجي دون عتبة القدرة على التحمل، يلزم تأمين قدر إضافي من تخفيف عبء الديون وتأمين تمويل رسمي جديد، وبخاصة على شكل منح.

٢٩ - وقد بات مقبولاً الآن بوجه عام أن حسابات مقادير المبالغ المطلوبة لتخفيف عبء الديون كانت تستند في حالات كثيرة إلى افتراضات غير واقعية تبني على أساس توقعات نمو الصادرات^(١٦). ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تبين أن التوقعات المتعلقة بحجم الصادرات التي توضع عندما تبلغ البلدان نقطة القرار كانت مفرطة في التفاؤل في ثلثي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون^(١٧). ويقدر محللون آخرون أن مستويات الديون في ١٣ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لن تنخفض في المستقبل المنظور إلى مستويات يمكن تحملها^(١٨).

٣٠ - ولما كان النطاق المتيسر لإدخال تعديل آخر على البيئة الخارجية غير المواتية محدوداً للغاية، اقترح وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تحاط المبادرة بإطار أوسع من التدابير من أجل التغلب على الصدمات، بما في ذلك احتساب أي شطب للديون يجري على أساس ثنائي ويزيد على ٩٠ في المائة بمثابة تخفيف إضافي^(١٩) لعبء الديون. ومن شأن ذلك أن يخفف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في المتوسط، بنسبة ٢٥ نقطة مئوية إضافية من الصادرات وأن يوفر لها هامش أمان لتحمي نفسها من الصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، أكد وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ضرورة قيام المؤسسات المالية الدولية بتوفير تمويل طارئ، رخيص وتلقائي وسريع، يستند إلى عمليات إعادة تقييم سنوية للقدرة على تحمل الدين، لضمان ألا تؤدي الصدمات الخارجية إلى تخفيض الأموال المتوافرة للإنفاق على تخفيف حدة الفقر^(٢٠).

٣١ - ومن الأسباب الأخرى الدافعة إلى التشكك في إمكانية التوصل إلى مستوى للديون يمكن تحمله، الانخفاض الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية منذ تسعينات القرن الماضي،

وهو الأمر الذي لا يقلق فقط البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإنما أيضا كثير من البلدان المنخفضة الدخل الأخرى أو البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل وتعتمد على التمويل الخارجي الرسمي.

دال - مفاوضات نادي باريس لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها

٣٢ - رغم أن نادي باريس يكفل للدائنين معاملة متكافئة، إلا أنه يعامل المدينين على أساس كل حالة على حدة، مما يدع المجال مفتوحا أمام تدخل بعض الاعتبارات السياسية الأعم في اتفاقات إعادة هيكلة الديون. فالمفاوضات التي جرت في إطار شروط هيوستن بشأن البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل اختلفت على سبيل المثال في معاملتها لمسائل من قبيل المتأخرات، والفوائد، والفوائد على المتأخرات، وفترة تجميع الديون، وشروط السداد. وتتفاوت المعاملة تبعا لما إذا كانت المحاضر المتفق عليها تشتمل على بند لحسن النوايا، وهو بند يتعلق بالاتفاق على إمكانية رجوع البلد المدين إلى نادي باريس. وتوجد أيضا تفاوتات كثيرة فيما يتصل بالحصة التي يُتفق على إعادة هيكلتها في إجمالي الدين، عن طريق مبادلة الديون، وإعادة جدولة الديون الناشئة بعد تاريخ الانقطاع^(٢٠).

٣٣ - وقد ظل محور الاهتمام في الأنشطة التي اضطلع بها نادي باريس مؤخرا مركزا على تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ففي النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أبرمت عشرة بلدان، منها ثمانية من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، اتفاقات جديدة مع الدائنين من نادي باريس بشأن إعادة جدولة ديونها أو إعادة هيكلتها. وحصلت بنن ومالي وموريتانيا، التي بلغت نقطة الإكمال، على تخفيض لحجم ديونها تم تحديده بحيث يمكن بلوغ الأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بالقدرة على تحمّل الدين. وبعد بلوغ نيكاراغوا وسيراليون وغامبيا وزامبيا نقطة القرار في إطار المبادرة، تمت إعادة جدولة تدفقاتها بشروط كولونيا (أي أنها حصلت على تخفيض قدره ٩٠ في المائة في رسوم خدمة ديونها بالقيمة الحالية). وفي حالة سيراليون وزامبيا، اتخذ ذلك شكل "مساعدة إضافية" تفوق الاتفاقات السابقة، على غرار ما حدث لرواندا وإثيوبيا في وقت سابق من العام. وحصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تخفيض في أعباء ديونها بشروط نابولي، يشتمل على تخفيض قدره ٦٧ في المائة في رسوم خدمة ديونها بالقيمة الحالية، إلى أن يتم بلوغ نقطة القرار.

٣٤ - وإلى جانب البلدان المستحقة لتخفيف أعباء ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حل موعد المفاوضات الخاصة بنادي باريس في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

بالنسبة لاثنتين من البلدان التي تحتل مرتبة منخفضة بين البلدان المتوسطة الدخل التي تغطيها شروط هيوستن. فقد طلب كل من الأردن وإكوادور، بعد إبرام اتفاق احتياطي مع صندوق النقد الدولي، إعادة جدولة ديونهما للمرة الأخيرة. وحصل الأردن على معاملة استثنائية في تموز/يوليه لتمكينه من الخروج من عملية إعادة جدولة الديون التي يجريها الدائنون من نادي باريس^(٢١). وكان المبلغ الذي خضع لهذه العملية كبيرا وناهز ١٧٠ ١ مليون دولار من أصل مبلغ قدره بليوناً دولار كان مستحقاً في موعد غايته نهاية عام ٢٠٠٧. وتم بشروط هيوستن تجميع ١٠٠ في المائة من الديون التي نشأت قبل تاريخ الانقطاع والتي يحل موعدها في أثناء فترة السنتين التي تغطي الترتيب الحالي لصندوق النقد الدولي تنتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٤. كما اتفق الدائنون المشاركون في نادي باريس على تجميع الديون التي يحل موعدها بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ بنفس الشروط. أما ائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية فيتعين سدادها على مدى ٢٠ عاماً، بما في ذلك فترة سماح مدتها ١٠ أعوام، وتسدّد الائتمانات المقدمة بشروط غير تساهلية على مدى ١٨ عاماً، منها فترة سماح مدتها ٣ أعوام.

٣٥ - وفي حالة إكوادور، تم في إطار اتفاق نادي باريس تجميع ديون أصلية قدرها ٨١ مليون دولار يحل موعد استحقاقها للدائنين الثنائيين الرسميين فيما بين آذار/مارس ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، منها ٨٥ في المائة ديون مقدمة بشروط غير تساهلية. ولم تتلق إكوادور أي إشارة واضحة على أنه في إمكانها العودة إلى نادي باريس، رغم أن الدائنين اتفقوا على رصد عملية قياس القدرة على تحمل أي ديون جديدة، التي يجري الاضطلاع بها بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي.

٣٦ - وأجرى الدائنون من نادي باريس أيضاً مناقشات تمهيدية في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن ديون العراق. ووفقاً لتقديرات هؤلاء الدائنين، يبلغ إجمالي ديون العراق العامة لهؤلاء الدائنين ٢١ بليون دولار، جميعها تقريباً ديون متأخرة، ولا يشمل هذا المبلغ الفوائد على هذه المتأخرات. ويشمل إجمالي الديون ائتمانات تم التعاقد عليها قبل آب/أغسطس ١٩٩٠. ولا يتوقع الدائنون من نادي باريس أن يتمكن العراق من سداد أي مبالغ من هذه الديون قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

٣٧ - وقد خضعت عمليات إعادة التفاوض بشأن الديون في نادي باريس للمداولات التي أجراها وزراء مالية البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في أيار/مايو ٢٠٠٣. وقدم هؤلاء الوزراء في مرفق للبيان الصادر عنهم عدداً من الاقتراحات المتعلقة بإصلاح نادي باريس. ودعوا إلى الأخذ بسياسة أكثر فعالية في تحديد "الدين المستحق" عن طريق تقديم تاريخ الانقطاع، ومن ثم، إلغاء الحد الأقصى المصطنع المفروض على إعادة جدولة الديون

أو إلغائها. وترجع تواريخ الانقطاع بالنسبة لمعظم البلدان إلى مطلع الثمانينات. وقد نشأت الحاجة إلى تحديد تاريخ انقطاع جديد لعدة أسباب، هي: أولاً، قد يكون هذا التاريخ مطلوباً لتقسيم الأعباء بالتساوي فيما بين الدائنين في الحالات التي يكون فيها لبعض الدائنين نصيب كبير من الائتمانات الناشئة قبل تاريخ الانقطاع، بينما تغلبت الائتمانات الناشئة بعد تاريخ الانقطاع على نصيب بعض الدائنين الآخرين؛ وثانياً، قد تساهم طريقة معالجة إجمالي الدين بعد تاريخ الانقطاع في تحسين إدارة التدفقات النقدية واعتماد سياسات تفسح المجال أمام تحمل أعباء الديون؛ وأخيراً، فإن سداد الديون التي تحل في أثناء الفترة السابقة لتاريخ الانقطاع، يوصد الباب، في إطار ترتيبات نادي باريس الحالية، أمام إجراء مزيد من المفاوضات بشأن الديون الجديدة. وفي ضوء هذه الأسباب، قد يجري النظر، بالإضافة إلى اقتراح (مجموعة السبعة - مجموعة الثمانية)، في استحداث تاريخ انقطاع جديد لمفاوضات الديون، لا يجري التفاوض بشأنه على أساس كل حالة على حدة، وإنما يتفق عليه بشكل موحد بالنسبة لجميع البلدان المدينة.

٣٨ - كما قدمت في إطار بيان دوفيل أيضاً اقتراحات بشأن تخفيض الديون في حالات استثنائية تخص البلدان التي لا تستحق تخفيف أعباء الديون المترتبة عليها، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك عندما تتوفر دلائل واضحة على ضرورة ذلك، ولتشجيع البلدان على الاستعانة بعمليات إعادة شراء الديون ومبادلتها. وبالإضافة إلى ذلك، دعا البيان إلى المعاملة المتساوية من جانب الدائنين من القطاع الخاص ومن نادي باريس. ويعكس هذا إلى حد ما تغير تركيب تدفقات رأس المال المتجهة إلى البلدان النامية، فبعد أن كانت تغلب عليها التدفقات الرسمية في السبعينات، أصبحت تتجه الآن نحو تدفقات رأس المال الخاص الموجهة إلى البلدان النامية المفترضة الرئيسية. وكان المعتاد في الماضي أن ترم اتفاقات نادي باريس أولاً، مما يعطي مفاوضات نادي لندن المتعلقة بالديون المستحقة للمصارف التجارية دليلاً على المصدقية. أما في السنوات الأخيرة، فقد ظهر ميل إلى عكس هذا المسار، بمعنى أن تسبق عملية إعادة الجدولة مع الدائنين من القطاع الخاص مفاوضات نادي باريس. ومن الأمثلة التي تبين هذا مفاوضات إعادة جدولة ديون باكستان وإكوادور، التي اشترط فيها إبرام اتفاقات مسبقة مع الدائنين من القطاع الخاص قبل إجراء المفاوضات مع نادي باريس. وقد يكون لهذا المسار المعكوس آثار هامة بالنسبة للبلدان النامية، ليس فقط لاختلاف الدوافع التي يسترشد بها هذان النوعان من الدائنين فيما يجرانه من مفاوضات، ولكن أيضاً بسبب اختلاف معدلات فوائد الديون المستحقة للدائنين التجاريين، والديون التي تم التفاوض بشأنها من جديد في نادي باريس، وبالتالي، فقد تتفاوت المحصلة النهائية بالنسبة لفرادى البلدان تبعاً لتركيب ديونها الخارجية.

هاء - رصد الديون وإدارتها في البلدان المتقدمة النمو

٣٩ - يشكّل العمل بآليات فعالة لتتبع الديون ونظم فعالة لإدارتها أحد العناصر الهامة في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين قدرتها المؤسسية على كفاءة القدرة على تحمّل أعباء الديون في الأجل الطويل. وقد تعززت هذه الآليات في عدد من البلدان النامية بدعم من مختلف المؤسسات الدولية. وتتمثل الجهات الرئيسية التي تقدم الدعم الفني في هذا المجال في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي يوفر نظام إدارة الديون والتحليل المالي، والبنك الدولي بنموذجه المتعلق بالوحدة المعززة للقدرة على تحمّل أعباء الديون، وأمانة الكمنولث التي توفر نظام تسجيل الديون وإدارتها^(٢٢). وقد قام برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بوصفه البرنامج الرئيسي لإدارة الديون في منظومة الأمم المتحدة، بتعزيز قدرته على تقديم المساعدة الفنية بصورة كبيرة على مدى العامين الماضيين. ويتمثل النشاط الرئيسي للبرنامج في تطبيق نظام محوسب موحد لإدارة الديون يجري في إطاره تسجيل الديون العامة ورصدها وتحليلها في المكاتب المعنية بالديون في وزارات المالية و/أو المصارف المركزية، بالإضافة إلى توفير التدريب والمساعدة على استخدام النظام^(٢٣) بفعالية. وبوجه عام، يتعاون البرنامج مع ٦١ من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، المسؤولة عن نحو ٤٠ في المائة من الديون العامة للبلدان النامية أو ديونها التي تضمّنها الدولة، كما يتعاون البرنامج مع ٢٤ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وللبرنامج اتفاق شراكة مع البنك الدولي ومع أمانة الكمنولث من أجل توزيع برامجيات نموذج الوحدة المعززة للقدرة على تحمّل أعباء الديون، التي تهدف إلى مساعدة المسؤولين في كل من الإدارات الوطنية والمؤسسات الدولية في تحليل احتياجات البلدان من التمويل الخارجي، وتحديد الأثر المترتب من الواجهة الكمية على عمليات التخفيف من أعباء الديون أو عمليات الاقتراض الجديدة. وأدى تعديل هذا الاتفاق في أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى زيادة تعزيز التعاون القائم بين برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي والبنك الدولي.

٤٠ - وساعد تطبيق نظم إدارة الديون، التي تدعمها المؤسسات الدولية على تحسين عملية تتبع الديون، على الرغم من أن هذا لم يكن يكفي دائما لتحاشي أعباء الديون التي لا يمكن تحملها. فحسبما يتبين من استمرار مشاكل الديون وخدمتها في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، ما زال هناك متسع لتعزيز الأثر المترتب على هذه النظم بالنسبة لتقييمات القدرة على تحمّل الديون والاستراتيجيات التطلعية لإدارة الديون. وثمة حاجة أيضا، فيما يبدو، لتحسين الاتساق في الترتيبات المؤسسية داخل البلدان المدينة؛ فقد يلزم، من أجل زيادة فعالية عملية إدارة الديون لتتحاشي حالات الوقوع في ديون لا يمكن تحملها، أن يجري ربط هذه العملية على نحو أوثق بصنع القرارات المتعلقة بالاقتراض الخارجي وإدارة حسابات رأس المال وأسعار الصرف، ووضع نظم للإنذار المبكر في المجالات المالية.

واو - التكامل بين المعونة والتخفيف من أعباء الديون

٤١ - من المتفق عليه بصفة عامة أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم زيادة التمويل الخارجي من المصادر الرسمية، بالإضافة إلى التخفيف من أعباء الديون. فحسب ما أبرزته إدارة تقييم العمليات في الاستعراض الذي أجرته فإنه "من الواضح أنه بدون إحداث هذه الزيادة، لن ينشأ المناخ المالي اللازم للنفقات الاجتماعية وغيرها من النفقات الواجبة"^(٢٤).

٤٢ - وفي مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية، تعهدت البلدان المانحة بزيادة المبالغ التي تقدمها على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية. وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الوفاء بهذه الوعود من شأنه أن يرفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية بنسبة ٣١ في المائة، أي بنحو ١٦ بليون دولار، وأن يزيد حصة هذه المساعدة في الدخل القومي الإجمالي المجمع للبلدان المانحة إلى ٠,٢٦ في المائة بحلول ٢٠٠٦، وهي نسبة ما زالت تقل عن نسبة ٠,٣٣ في المائة التي كانت قائمة حتى عام ١٩٩٢، كما تقل كثيرا عن الهدف المتفق عليه دوليا، وهو ٠,٧ في المائة الذي لم يبلغه سوى الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. وهناك أربعة بلدان أخرى أعلنت عن تاريخ محدد لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة هي: بلجيكا، بحلول عام ٢٠١٠، وأيرلندا، بحلول عام ٢٠٠٧، وفنلندا، بحلول عام ٢٠١٠، وفرنسا، بحلول عام ٢٠١٢^(٢٥).

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٢، قامت الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المسؤولة عن ٩٥ في المائة من مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، بزيادة مدفوعاتها عمليا بنسبة ٤,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية (الأمر الذي يرجع إلى التضخم القائم في البلدان المانحة)^(٢٦). وبلغ إجمالي هذا المبلغ ٥٧ بليون دولار، وهو ما يعادل ٠,٢٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتلك البلدان، ويمثل زيادة طفيفة على أدنى نسبة بلغت هذه المساعدة، وهي ٠,٢٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وذلك في عام ٢٠٠١. ويشمل هذا الإجمالي المبالغ التي تعهدت بها بعض البلدان المانحة وخصصتها لصالح تدابير مكافحة الإرهاب ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٤ - وعلى الرغم من إعراب شبكة وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن ارتياحها للإعلان عن مبالغ إضافية من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية في مؤتمر مونتيري، أبدت أسفها أيضا لأن عروض المساعدة الإنمائية الرسمية التي ترد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كثيرا ما تشمل معونة مشروطة أو مرتبطة بمشاريع محددة أو سيئة التنسيق، أو تشمل تمويل مشاريع ليس لها أولوية.

٤٥ - وإلى جانب تدفقات المعونة الثنائية، ثمة مشكلة أخرى في مجال التمويل الرسمي تتمثل في مدى ملاءمة موارد المؤسسات المالية الدولية المتاحة لدعم البلدان النامية التي تواجه صعوبات في السداد. وعلى وجه التحديد، ما زالت مسألة اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض وتكرار الصدمات التي تشهدها الأسعار، تمثل أحد الشواغل الهامة التي تؤرق البلدان النامية التي ما زالت تعتمد بشدة على حصائل تصدير السلع الأساسية. وقد وجدت دراسة أجراها البنك الدولي أن الأثر السلبي التراكمي المترتب على أي صدمة عادية يمكن أن يصل إلى ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك دعا فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، صندوق النقد الدولي إلى استعراض الأحكام والشروط التي يفرضها مرفق التمويل التعويضي التابع للصندوق، بغرض تيسيرها وتوثيق صلتها بالظروف الراهنة^(٢٧).

سادسا - مسائل أخرى تتصل بإعادة هيكلة الديون السيادية

٤٦ - في أعقاب الأزمة المالية التي شهدتها منطقة شرق آسيا، اقترح في تقارير الأمين العام السابقة عن الديون الخارجية للبلدان النامية، وضع آلية دولية للتعامل مع الديون، وقدم الأونكتاد اقتراحات محددة في تقريره عن التجارة والتنمية لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١^(٢٨). وكانت هذه المسألة قد أثرت بالفعل في أثناء أزمة الديون التي نشبت في الثمانينات، عندما وجدت بلدان نامية كثيرة نفسها، في غياب إطار واضح ومحايّد لحل مشاكل الديون الدولية، أسيرة ظروف وُصمت فيها بالإفلاس الفعلي دون أن تتمتع بأي درجة من الحماية أو التخفيف من أعباء الديون، تقارب الظروف التي تنجم عن مركز الإعسار القانوني^(٢٩). وكان الأونكتاد هو أول منظمة دولية تدعو إلى وضع إجراءات منظمة للتعامل مع الديون الدولية المترتبة على البلدان النامية، مستندا في ذلك إلى مبادئ محددة من مبادئ قوانين الإفلاس الوطنية، ولا سيما الفصلين ٩ و ١١ من مدونة الولايات المتحدة المتعلقة بالإفلاس.

٤٧ - وفي الاجتماع الذي عقده في ربيع عام ٢٠٠٣ اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، نظرت اللجنة في اقتراح عملي بشأن إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية ترمي إلى تسهيل إعادة هيكلة هذه الديون^(٣٠). وشكل النظر في الاقتراح المتعلق بهذه الآلية خطوة إلى الأمام نحو معالجة مشاكل الديون السيادية بصورة شمولية. وتطرقت اللجنة أيضا إلى مشكلة خاصة، لأن النسبة الكبرى من هذه الديون، التي تتعاقد عليها حاليا البلدان المتوسطة الدخل، تتم من خلال إصدارات لسندات دولية، تعتبر ممارسات إعادة الهيكلة بالنسبة لها أقل تبلورا مما هي عليه بالنسبة للمصارف التجارية أو الائتمانات الحكومية. وفي حين أن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية جاءت مبتكرة من

حيث سعيها إلى الجمع بين المدين ودائنيه في الحالات التي تنشأ فيها مشكلة لخدمة الديون السيادية، وحرصها على توخي قدر أكبر من الشفافية، وتوفير آلية لحل المنازعات، ارتأت اللجنة أن المضي في الاقتراح غير مجد. وبدلاً من ذلك، شجعت المدينين على إدراج "بنود العمل الجماعي" في عقود سنداقتهم أو تعديلها لتسهيل إعادة هيكلة إصدارات السندات متى دعت الحاجة إلى ذلك.

٤٨ - لقد وضعت آلية إعادة هيكلة الديون السيادية من أجل المساعدة في حل المشاكل الناجمة عن حالات الديون غير المقدور على تحملها بدلاً من أن تسعى إلى تفادي وقوع مثل هذه الحالات. ولذلك، لا تفلح هذه الآلية في مساعدة البلدان التي تعاني نقصاً في السيولة على خدمة ديونها العامة أو الخاصة أو مواجهة التهاافت على عملاتها، على نحو ما شهدته شرق آسيا عامي ١٩٩٧-١٩٩٨. ومعنى آخر لا تعالج هذه الآلية مشكلة كيفية وقف الانهيار المالي.

٤٩ - وفي التسعينات أصبحت عمليات "تقديم الإعانات المالية" الرسمية هي الآلية الدولية الرئيسية التي تعالج مشاكل السيولة، غير أن استخدامها ارتبط ببعض المشاكل. ويمكن منطقياً توقع أن تميل البلدان إلى مطالبة صندوق النقد الدولي بتوفير تمويل لمعالجة مشاكل السيولة التي تواجهها، بدلاً من الإعلان عن إعسارها. وبغية تشجيع البلدان والدائنين على الاتجاه نحو إعادة الهيكلة في مرحلة مبكرة، أي قبل وقوع الأزمة المالية، يمكن اللجوء إلى وسيلة من قبيل آلية إعادة هيكلة الديون السيادية وإقرارها بحدود واضحة وشفافة للإقراض في حالات الأزمات، بحيث يفهم الدائنون أن الإقراض الذي يوفره صندوق النقد الدولي قد لا يلي مطالبهم كاملة. وقد اتجه صندوق النقد الدولي في الواقع، إلى تعزيز إطاره المتعلق بالوصول إلى موارد الصندوق، بما في ذلك المعايير الفنية لإتاحة هذه الموارد استثنائياً خلال أزمات "حسابات رأس المال".

٥٠ - ولم يحظ اقتراح آلية إعادة هيكلة الديون السيادية بدعم كبير من البلدان النامية. فكثير من البلدان أقلقه أن يعيق إدخال آليات مقننة، وحتى تعاقدية، لإعادة هيكلة الديون وصوله إلى أسواق رأس المال الدولية، لا سيما البلدان التي تعتمد بشدة على تدفقات رؤوس الأموال. وثمة شاغل آخر تمثل في الخشية من أن يؤدي هذا الاقتراح إلى اضطلاع صندوق النقد الدولي بدور أكبر بكثير، لأن منتدى حل منازعات الديون السيادية المقترح لن يملك صلاحية مواجهة المقررات التي تتخذ بشأن القدرة على تحمل الديون. وربما يؤدي إجراء تقييم مستقل للقدرة على تحمل الديون وتوسيع نطاق صلاحيات منتدى حل منازعات الديون السيادية إلى المساعدة في تبديد هذه الشواغل.

٥١ - وقد أعرب كثير من الاقتصادات السوقية الناشئة عن تفضيله اعتماد نُهج قائمة على السوق في إعادة هيكلة الديون. وترى هذه البلدان أن إدراج بنود العمل الجماعي في إصدارات السندات الجديدة يمكن أن يكون بديلا عن إجراءات الإفلاس الدولية المعمول بها في معالجة احتمالات التوقف عن دفع الديون السيادية، مع أن بعض مُصدري السندات أعربوا مبدئيا عن قلقهم من احتمال أن يتسبب إدراج بنود العمل الجماعي في زيادة فروق أسعار بيع وشراء هذه السندات. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٣، تضمن بعض إصدارات السندات بنود العمل الجماعي، إلا أنه، وعلى ما يبدو لم يستدع إدراج بنود العمل الجماعي في أي من تلك الحالات علاوات إضافية^(٣١).

سابعاً - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات

٥٢ - ما زالت مشاكل الديون في كثير من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تعيق نموها الاقتصادي وتحول دون بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. ورغم أن الدائنين الثنائيين الرسميين يواصلون التخفيف من عبء الديون في البلدان المنخفضة الدخل، بمحدود تتخطى جزئيا الالتزامات المضطلع بها. بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يقصر هذا التخفيف بالنسبة لعدد من البلدان عن المستوى المطلوب لتحقيق قدرة على تحمل الديون في المدى الطويل، أو التخفيف من حدة الفقر بشكل جوهري. بما يتماشى مع مستويات الأهداف المتفق عليها دوليا. وفي ضوء التباطؤ المتواصل في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيود المفروضة على حجم تخفيف عبء الديون، توجد حاجة مستمرة إلى توخي المرونة في التعامل مع مبادرات الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٣ - وما فتئ كثير من مبادرات الديون، للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأخرى المثقلة بالديون، يواجه صعوبات في الامتثال للمشروطيات المرتبطة بالتخفيف من عبء الديون ويحتاج إلى دعم إضافي من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية في تصميم وتنفيذ الورقات الاستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر تعجلا ببلوغ نقاط الإكمال. وفي إطار هذه الممارسة، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر بالفقر وتحليل الأثر الاجتماعي والمساعدة التقنية لتمكين البلدان من إجراء هذه التحليلات بنفسها، وهو أمر ضروري لتفادي نشوء منازعات في المفاوضات التي تجري في إطارها، مرفق النمو وتخفيف حدة الفقر، وائتمان دعم الحد من الفقر. ويمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية المتعلقة بمشروطة صندوق النقد الدولي التي جرى تقيحها مؤخرا في تعزيز الملكية الوطنية لبرامج الإصلاح وتبسيط المشروطة المرتبطة بالتخفيف من عبء الديون والتمويل الرسمي الجديد المتعدد الأطراف.

٥٤ - ولا يزال عدد من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، أو التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، غير المستحقة للاستفادة من التخفيف من عبء الديون بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يزرح تحت أعباء مديونية ثقيلة تتجاوز عتبة القدرة على تحمل الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويواجه الصعوبات الناجمة عن خدمة الديون المستحقة للدائنين الرسميين. بل إن البلدان التي تقع دون تلك العتبات، سواء كانت مستحقة للاستفادة من مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو غير مستحقة لها، يمكن أن تكون رازحة هي أيضا تحت عبء الديون المفرطة. ولذلك، أعرب عن الاهتمام بضرورة توفير هامش أكبر من السلامة لاتقاء التطورات المعاكسة غير المتوقعة، كجزء من العمل المنهجي الجاري لتقييم قدرة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تحتاز مرحلة انتقالية على تحمل الديون. ومن شأن ذلك، إلى جانب اعتماد آليات فعالة للتمويل في الحالات الطارئة وفق شروط ملائمة، بما فيها منح التمويل في حالات عديدة أن يساعد في إزالة حاجة العديد من البلدان المثقلة بالديون إلى تكرار إعادة جدولة ديونها، وهي الطريقة المتبعة غالبا في نادي باريس حتى الآن^(٣٢).

٥٥ - وتبقى الحاجة قائمة أيضا لوجود إطار من أجل المعالجة الشمولية للديون السيادية الدولية في البلدان النامية التي تعاني الإعسار. ومن الضروري أن تكفل المرونة من أجل الوفاء بالاحتياجات المعينة للحالات المختلفة. ويمكن أن يشكل الاقتراح المتعلق بإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، إضافة إلى بنود العمل الجماعي المدرجة في إصدارات السندات الجديدة في الأسواق الناشئة، عناصر جديدة مهمة في المناقشات الرامية إلى إنشاء آليات من هذا القبيل. ومع ذلك، يمكن مواصلة تعزيز إجراءات معالجة الديون السيادية بما يضمن التخفيف الكافي من عبء الديون وتوزيع التكاليف المرتبطة بالأزمات توزيعا عادلا وبذل الجهود للحد من احتمالات حدوث الأزمات المالية. كذلك، أثبتت خبرة السنوات الأخيرة فيما يتصل بالتعليق المؤقت للقابلية للتحويل وتجميد الأوضاع، بخصوص سداد الديون الخارجية، أنهما خياران هامين من خيارات السياسة المعتمدة لمواجهة الانهيار المالي وإيجاد حلول منظمة للديون. وباختصار، ما زالت السبل التي يتعين على البلدان توحيها في معالجة أزماتها المالية تستلزم إجراء المزيد من الدراسات في إطار جميع المنتديات الملائمة (انظر الفقرة ١٣٧ من الوثيقة A/58/216).

٥٦ - لقد اقتصر التقدم المحرز، بوجه عام، على وضع طرائق للتدخل الرسمي في الأزمات المالية التي تنشأ على مستوى الاقتصادات السوقية الناشئة. ولا بد أن تساعد الإجراءات المتخذة لتوفير التمويل الرسمي، وفق قيود محددة مسبقا، وأكثر قابلية للتنبؤ على الحد من التقلبات في حساسية السوق. ومع ذلك، سوف تستمر التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال

وعدم استقرار أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية في جعل إدارة الدين الخارجي مسألة صعبة. وكون البلدان النامية التي تواجه مشاكل الديون مرغمة حالياً على اعتماد إجراءات للتكثيف الانكماشية وتقليص الواردات لكي تتمكن من إجراء تحويلات صافية للموارد إلى الخارج، إنما هو مؤشر على الحاجة إلى تحسين التعاون الدولي في مواجهة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتخفيف من حدة عواقبها السلبية. ولهذا السبب، ما زالت الاقتراحات تقدم بشأن الطرائق الكفيلة بالقيام بسرعة بتوسيع نطاق السيولة الدولية عند الحاجة إليها باللجوء إلى وسائل متنوعة منها، المخصصات المؤقتة لحقوق السحب الخاصة (انظر الفقرة ١٥١ من الوثيقة نفسها).

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل ١، القرار ١، المرفق.
- (٢) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استعراض أولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.G.126)، الجدول ألف - ٢١.
- (٣) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.D.7)، الجدول ١-٢.
- (٤) مصرف التسويات الدولية، *BIS Quarterly Review, June 2003*, Basel, Switzerland, 2 June 2003, p. 4.
- (٥) مصرف التسويات الدولية، *73rd Annual Report*, Basel, Switzerland, 30 June 2003, p. 115.
- (٦) مصرف التسويات الدولية، *BIS Quarterly Review, June 2003*, Basel, Switzerland, 2 June 2003, p. 28.
- (٧) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التذييل، الجدول ٣١.
- (٨) التطورات الطويلة الأجل لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية تُبحث في الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.D.7)، الجزء الأول، الفصل الثاني، والجزء الثاني، الفصل السادس.
- (٩) المؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، "تنفيذ المبادرة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وزراء مالية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجتمعون بمؤسسات بريتون وودز ليعربوا عن مشاعرهم إزاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، الاجتماع الوزاري السابع للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واشنطن العاصمة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، www.dri.org.uk.
- (١٠) انظر صندوق التنمية الأفريقي "اقتراح يتعلق بتعزيز المساعدة التي يقدمها صندوق التنمية الأفريقي للبلدان في فترة ما بعد الصراع"، المشاورات بشأن إعادة التمويل التاسعة للصندوق الأفريقي، ياموسوكرو، كوت ديفوار، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الفقرة ٥-١٣، المرفق ١. وعلى سبيل المثال، تقدر التكاليف الإضافية التي يتكبدها مصرف التنمية الأفريقي لتمويل آلية تصفية المتأخرات بمبلغ

يُناهز ٦٥٨ مليون دولار مما يضاعف تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الممولة من الموارد الخاصة لمجموعة المصارف لتصل إلى ١,٠٣٠ بليون دولار، أي قرابة ثلاثة أضعاف المساهمات الأولية التي خصصها مصرف التنمية الأفريقي لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(١١) البنك الدولي: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - استكمال الإحصاءات، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الجدول ١١ ألف.

(١٢) البنك الدولي: المرجع نفسه، الجدول ١٢ ألف.

(١٣) المؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، "تنفيذ المبادرة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وزراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجتمعون بمؤسسات بريتون وودز ليعربوا عن مشاغلهم إزاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، الاجتماع الوزاري السابع للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واشنطن العاصمة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، www.dri.org.uk.

(١٤) البنك الدولي، إدارة تقييم العمليات، *Debt Relief for the Poorest: An OED Review of the HIPC Initiative*, Washington, D.C., 2003, p. 45.

(١٥) المؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، "تنفيذ المبادرة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وزراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجتمعون بمؤسسات بريتون وودز ليعربوا عن مشاغلهم إزاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، الاجتماع الوزاري السابع للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واشنطن العاصمة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، www.dri.org.uk.

(١٦) انظر على سبيل المثال، البنك الدولي، إدارة تقييم العمليات، *Debt Relief for the Poorest: An OED Review of the HIPC Initiative*, Washington, D.C., 2003, pp. 37-44.

(١٧) صندوق النقد الدولي: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: حالة التنفيذ، واشنطن العاصمة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الصفحات ٢٤-٢٧.

(١٨) انظر: www.jubileeresearch.org/hipc/progress_report/briefing070103.htm.

(١٩) المؤسسة الدولية لتخفيف عبء الديون، "تنفيذ المبادرة الثانية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وزراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجتمعون بمؤسسات بريتون وودز ليعربوا عن مشاغلهم إزاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، الاجتماع الوزاري السابع للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واشنطن العاصمة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، www.dri.org.uk.

(٢٠) يُعرّف "تاريخ الانقطاع" بأنه التاريخ الذي يجتمع فيه البلد المدين لأول مرة مع دائني نادي باريس. ولا يتغير هذا التاريخ في معاملات نادي باريس اللاحقة، والائتمانات التي تمنح بعد تاريخ الانقطاع لا تخضع، مبدئياً، لعمليات إعادة جدولة الديون في المستقبل على الرغم من أن تاريخ نادي باريس يشهد على أن بعض البلدان استفادت من اتفاقات مخصصة تم بموجبها تغيير تاريخ الانقطاع مما أدى إلى خفض أرصدة الديون، أو خضعت بموجبها الديون الممنوحة قبل تاريخ الانقطاع وبعده لمعاملات التدفق.

(٢١) كانت هذه هي المرة السادسة التي يأتي فيها الأردن إلى نادي باريس. وحصل الأردن على إعادة جدولة "خروج" في المفاوضات الثالثة التي أجراها في نادي باريس في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وذلك على إثر إعادة هيكلة للديون مع دائنين خاصين في اتفاق برادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

- (٢٢) فضلا عن ذلك، قدم الدعم كل من صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الاقتصاد الكلي والإداري المالية لشرق أفريقيا وجنوبها، مبادرة بول ديت (Pôle Dette)، وهي مبادرة تدريبية اشترك في تنفيذها البنوك المركزية في البلدان الفرنكوفونية في غرب أفريقيا ووسطها.
- (٢٣) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن أنشطة برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي وتعاونيه مع المؤسسات الأخرى في مجال تقديم المساعدة الفنية على النحو التالي:
<http://www.unctad.org/dmfas>
- (٢٤) البنك الدولي، إدارة تقييم العمليات، *Debt Relief for the Poorest: An OED Review of the HIPC Initiative*, Washington, D.C., 2003, p. 47
- (٢٥) انظر: ”بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية: بداية انتعاش البلدان في مجال المعونة الإنمائية: زيادة بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢“
www.oecd.org/document/42
- (٢٦) انظر، المرجع نفسه.
- (٢٧) فريق الأربعة وعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (فريق - ٢٤)، بلاغ، واشنطن العاصمة، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.
- (٢٨) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.D.6)، الجزء الأول، الفصل رابعا - باء، وتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.II.D.10)، الجزء الثاني، الفصل سادسا - باء.
- (٢٩) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.II.D.5) مرفق الفصل سادسا.
- (٣٠) للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن اقتراح آلية إعادة هيكلة الديون السيادية، انظر:
Y. Akyüz, *New Sovereign Debt Restructuring Mechanisms: Challenges and Opportunities*,
WIDER Angle, No.1, 2003, pp. 6-7.
- (٣١) مصرف التسويات الدولية، *BIS Quarterly Review, June 2003*, Basel, Switzerland, 2 June 2003, p. 29
- (٣٢) انظر: A/58/216، الفقرة ١٣٠.

الجدول

الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
					جميع البلدان النامية
٢٣٨٤,٢	٢٣٣٢,١	٢٣٦٢,٦	٢٤٢٧,٠	١٤٢١,٦	مجموع أرصدة الديون
١٩٤٣,٠	١٩٠٧,٨	١٩٦٨,٣	١٩٩٩,٣	١١٥٤,٦	الديون طويلة الأجل
١٤٣٥,٥	١٣٩٤,٤	١٤٣٣,٧	١٤٦٩,٦	١٠٩٤,٥	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
٥٠٧,٥	٥١٣,٤	٥٣٤,٦	٥٢٩,٧	٦٠,١	الديون الخاصة غير المضمونة
٣٤٥,٧	٣٤٩,٠	٣٣٥,٨	٣٥٤,٩	٢٣٢,٣	الديون قصيرة الأجل
٣٤٣,٤	٣٧٨,٧	٣٨١,٥	٣٥٨,١	١٥٥,٤	خدمة الدين المسددة
٦١٠١,٠	٦٠٠٢,٥	٥٩٤٤,٠	٥٥٠٣,١	٤٠٣٣,١	الدخل القومي الإجمالي
٩٥٤,٠	٧٩٢,٧	٧١١,٢	٦٥٩,٥	١٦٦,٨	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٦,٣	١٩,٢	١٩,٣	٢١,٩	١٨,٧	خدمة الديون/الصادرات ^(١)
١١٢,٨	١١٨,٥	١١٩,٤	١٤٨,١	١٧٠,٨	مجموع الديون/الصادرات ^(١)
٥,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٥	٣,٩	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٩,١	٣٨,٩	٣٩,٨	٤٤,١	٣٥,٣	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٣٦,٢	٤٤,٠	٤٧,٢	٥٣,٨	١٣٩,٣	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكورة (ب)
..	١٥٧٥,١	١٤٠٣,٦	١٢٦٢,١	٢٧٦,٧	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	٣٩٠٧,٢	٣٧٦٦,٢	٣٦٨٩,١	١٦٩٨,٢	مجموع الخصوم ^(٢)
..	٦٥,١	٦٣,٤	٦٧,٠	٤٢,١	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٩٨,٥	١٩٠,٣	٢٢٥,٢	٢٠٤,٠	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٦٦,٠	٧٦,٨	٧٤,٧	٥٩,٨	١٧,٨	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٣,١	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٢,١	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					أفريقيا جنوب الصحراء
٢٠٤,٤	٢٠٣,٠	٢١١,٤	٢١٥,٠	١٧٦,٩	مجموع أرصدة الديون
١٦٩,٧	١٦٤,٦	١٧١,٦	١٦٦,٨	١٤٩,٧	الديون طويلة الأجل
١٥٦,٦	١٥٢,١	١٦٠,٢	١٥٦,٤	١٤٤,٤	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
١٣,٢	١٢,٥	١١,٤	١٠,٤	٥,٣	الديون الخاصة غير المضمونة
٢٧,٧	٣٢,١	٣٣,١	٤١,١	٢٠,٦	الديون قصيرة الأجل
١٣,٤	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٧	١٠,٩	خدمة الدين المسددة
٣١٤,٥	٢٩٩,٦	٣٠٧,٤	٣٠٦,٣	٢٨٠,٥	الدخل القومي الإجمالي
٣٦,٥	٣٤,٩	٣٤,٦	٢٨,٩	١٣,١	الاحتياطيات الدولية

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٠,٧	١١,٢	١١,٢	١٣,٣	١٢,٩	خدمة الديون/الصادرات ^(١)
١٦٤,٥	١٧٠,٢	١٧٥,٢	٢٠٧,٧	٢٠٨,٦	مجموع الديون/الصادرات ^(١)
٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٥	٣,٩	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٦٥,٠	٦٧,٨	٦٨,٨	٧٠,٢	٦٣,١	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٧٥,٩	٩١,٩	٩٥,٧	١٤٢,٢	١٥٧,٩	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	٦٨,٢	٦٢,٩	٥٧,٦	٢٥,٥	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	٢٤٧,١	٢٤٩,٤	٢٤٨,٧	٢٠٢,٤	مجموع الخصوم ^(٢)
..	١٣٠,٠	١٣٦,٦	١٣٩,٧	٧٢,٢	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	٣٠٢,٣	٣٠٤,٦	٣٦٤,٣	٢٣٨,٦	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٦,٠	٧,٠	٧,١	٥,٤	٢,٠	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٤,٨	٥,٩	٥,٨	٥,٢	٢,٤	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٠٢,٣	٢٠٠,٦	٢٠٢,١	٢١٣,٩	١٨٢,٩	مجموع أرصدة الديون
١٥٢,٩	١٥٠,٩	١٥٣,٠	١٦٠,٥	١٣٧,٠	الديون طويلة الأجل
١٤٥,٠	١٤٣,٥	١٤٦,٣	١٥٣,٩	١٣٥,٥	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
٧,٩	٧,٤	٦,٨	٦,٧	١,٥	الديون الخاصة غير المضمونة
٤٧,٧	٤٧,٤	٤٦,٥	٥٠,٤	٤٤,٠	الديون قصيرة الأجل
٢٠,٢	٢١,٤	٢٣,٣	٢٥,٣	٢٤,١	خدمة الدين المسددة
٦٦٢,٧	٦٧٨,٠	٦٦٣,٦	٦٠٨,٢	٤٠٠,٦	الدخل القومي الإجمالي
١٠٥,٨	٨٩,٧	٧٩,٩	٦٧,٧	٢٨,٩	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
٨,٧	٩,٥	١٠,١	١٤,٢	١٥,٧	خدمة الديون/الصادرات ^(١)
٨٦,٩	٨٨,٧	٨٨,١	١٢٠,٢	١١٨,٩	مجموع الديون/الصادرات ^(١)
٣,٠	٣,٢	٣,٥	٤,٢	٦,٠	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٠,٥	٢٩,٦	٣٠,٥	٣٥,٢	٤٥,٧	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٤٥,١	٥٢,٨	٥٨,٢	٧٤,٤	١٥٢,٣	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	٨٠,٤	٧٥,١	٧٤,٢	٤٣,٥	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	٢٨١,١	٢٧٧,٢	٢٨٨,٠	٢٢٦,٤	مجموع الخصوم ^(٢)
..	٤١,٥	٤١,٨	٤٧,٤	٥٦,٥	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٢٤,٣	١٢٠,٨	١٦١,٩	١٤٧,٢	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٥,٠	٨,٢	٦,٤	٦,١	٢,٧	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٢,١	٣,٦	٢,٨	٣,٥	١,٨	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
					أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧٨٩,٤	٧٦٤,٩	٧٨٢,٩	٧٩٤,٨	٤٧٥,٤	مجموع أرصدة الديون
٦٥١,٠	٦٤٥,٠	٦٦٨,٤	٦٦٤,٩	٣٧٩,٧	الديون طويلة الأجل
٤٣٠,٦	٤١٩,٠	٤٢٤,٤	٤٢١,٢	٣٥٤,٦	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
٢٢٠,٤	٢٢٦,٠	٢٤٤,٠	٢٤٣,٧	٢٥,١	الديون الخاصة غير المضمونة
٩٩,٩	٩٦,٠	١٠٥,٧	١٠٩,٤	٧٧,٤	الديون قصيرة الأجل
١٣٤,٤	١٥٩,٤	١٧٩,٧	١٦٠,٧	٤٥,٦	خدمة الدين المسددة
١ ٦٣٦,٩	١ ٨٤٣,٦	١ ٩١٣,١	١ ٧٢٤,٠	١ ٠٦٦,٤	الدخل القومي الإجمالي
١٦٠,٧	١٥٧,٩	١٥٥,٧	١٥٢,٨	٤٧,٠	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
٢٩,٦	٣٥,٥	٣٨,٦	٤١,٠	٢٤,٤	خدمة الديون/الصادرات ^(١)
١٧٣,٦	١٧٠,٥	١٦٨,٤	٢٠٢,٧	٢٥٤,٥	مجموع الديون/الصادرات ^(١)
٨,٢	٨,٦	٩,٤	٩,٣	٤,٣	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٨,٢	٤١,٥	٤٠,٩	٤٦,١	٤٤,٦	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٦٢,٢	٦٠,٨	٦٧,٩	٧١,٦	١٦٤,٨	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	٥٧٨,٢	٥١٣,٧	٤٣٩,٢	١٠٠,٠	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	١ ٣٤٣,١	١ ٢٩٦,٧	١ ٢٣٤,١	٥٧٥,٤	مجموع الخصوم ^(٢)
..	٧٢,٨	٦٧,٨	٧١,٦	٥٤,٠	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	٢٩٩,٤	٢٧٨,٩	٣١٤,٧	٣٠٨,١	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
١٩,٠	٢١,٣	٢٢,٢	١٨,٦	٧,٦	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٤,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٤,٠	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					شرق آسيا واخيط الهادئ
٥٠٩,٥	٥٠٤,١	٤٩٧,٤	٥٤١,٤	٢٣٩,٠	مجموع أرصدة الديون
٤٠٤,٤	٣٩٧,٩	٤١٦,٩	٤٥٠,٧	١٩٨,٥	الديون طويلة الأجل
٢٩٢,٣	٢٧٥,٦	٢٧٧,٨	٢٩٨,١	١٧٦,٩	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
١١٢,١	١٢٢,٣	١٣٩,١	١٥٢,٥	٢١,٦	الديون الخاصة غير المضمونة
٩٣,٥	٩٢,٨	٦٤,٠	٧٤,٧	٣٨,٤	الديون قصيرة الأجل
٧٧,٨	٧٦,١	٧٣,٣	٧٤,٣	٣١,٥	خدمة الدين المسددة
١ ٧٧٦,١	١ ٦٢١,٤	١ ٥٦٢,١	١ ٤٥٨,٩	٦٧٣,٧	الدخل القومي الإجمالي
٣٩٣,١	٣٢٥,٠	٢٧٦,٧	٢٦٧,١	٦٢,٢	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٠,٩	١٢,١	١١,٤	١٤,٠	١٧,٨	خدمة الديون/الصادرات ^(١)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
٧١,١	٧٩,٩	٧٧,٢	١٠١,٩	١٣٥,٢	مجموع الديون/الصادرات ^(أ)
٤,٤	٤,٧	٤,٧	٥,١	٤,٧	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٨,٧	٣١,١	٣١,٨	٣٧,١	٣٥,٥	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٢٣,٨	٢٨,٦	٢٣,١	٢٨,٠	٦١,٧	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	٥٧٤,٦	٥٢٣,٢	٤٨١,٣	٨٩,٤	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	١٠٧٨,٨	١٠٢٠,٥	١٠٢٢,٧	٣٢٨,٤	مجموع الخصوم ^(ج)
..	٦٦,٥	٦٥,٣	٧٠,١	٤٨,٧	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٧١,٠	١٥٨,٣	١٩٢,٤	١٨٥,٨	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٢٩,٠	٣١,٦	٣١,٤	٢٤,٥	٥,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
٤,٠	٥,٠	٤,٩	٤,٦	٢,٩	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					جنوب آسيا
١٦٦,٨	١٦١,٧	١٦٥,١	١٦٧,٤	١٢٩,٥	مجموع أرصدة الديون
١٥٨,٦	١٥٤,٤	١٥٧,٢	١٥٨,١	١١٢,٦	الديون طويلة الأجل
١٤٤,٦	١٤٠,٢	١٤١,٨	١٤٧,٧	١١٠,٨	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
١٤,٠	١٤,٢	١٥,٤	١٠,٤	١,٧	الديون الخاصة غير المضمونة
٥,٧	٥,١	٦,٠	٧,٠	١٢,٤	الديون قصيرة الأجل
١٣,٧	١٤,٠	١٥,٧	١٤,٩	١١,٤	خدمة الدين المسددة
٦٥٧,٥	٦١٠,٤	٥٩٠,٩	٥٧٥,٢	٣٩٩,٨	الدخل القومي الإجمالي
٨١,٠	٥٣,٥	٤٣,٣	٣٨,٧	٣,٥	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١١,٤	١٢,٧	١٤,٧	١٦,١	٢٨,٧	خدمة الديون/الصادرات ^(أ)
١٣٨,٦	١٤٧,١	١٥٤,١	١٨٠,١	٣٢٤,٧	مجموع الديون/الصادرات ^(أ)
٢,١	٢,٣	٢,٧	٢,٦	٢,٩	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٥,٤	٢٦,٥	٢٨,٠	٢٩,١	٣٢,٤	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٧,١	٩,٦	١٣,٩	١٨,٢	٣٤٩,٤	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	٣٢,٩	٢٩,٥	٢٧,٠	٤,٥	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	١٩٤,٥	١٩٤,٦	١٩٤,٤	١٣٤,٠	مجموع الخصوم ^(ج)
..	٣١,٩	٣٢,٩	٣٣,٨	٣٣,٥	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٧٧,٠	١٨١,٦	٢٠٩,٢	٣٣٥,٩	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
١,٠	١,٣	١,٢	٠,٨	٠,١	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
٠,٨	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٣	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)
					أوروبا ووسط آسيا
٥١١,٨	٤٩٧,٨	٥٠٣,٦	٤٩٤,٤	٢١٧,٩	مجموع أرصدة الديون
٤٠٦,٣	٣٩٥,٠	٤٠١,٢	٣٩٨,٢	١٧٧,١	الديون طويلة الأجل
٢٦٦,٤	٢٦٣,٩	٢٨٣,٣	٢٩٢,٢	١٧٢,١	الديون العامة والديون التي تضمنها الدولة
١٣٩,٩	١٣١,١	١١٧,٩	١٠٦,١	٤,٩	الديون الخاصة غير المضمونة
٧١,٢	٧٥,٧	٨٠,٥	٧٢,٣	٣٩,٦	الديون قصيرة الأجل
٨٣,٩	٩٤,٤	٧٦,١	٦٩,١	٣١,٩	خدمة الدين المسددة
١٠٥٣,٤	٩٧٢,٩	٩٢٨,٤	٨٤٩,٩	١٢٤٠,٩	الدخل القومي الإجمالي
١٧٧,٠	١٣١,٧	١٢١,٠	١٠٤,٣	١٢,١	الاحتياطيات الدولية
					مؤشرات الديون (النسبة المئوية)
١٨,٠	٢١,٧	١٨,٤	٢٠,٣	٤٤,٨	خدمة الديون/الصادرات ^(١)
١١٠,١	١١٤,٦	١٢١,٩	١٤٥,٣	٣٠٦,٣	مجموع الديون/الصادرات ^(١)
٨,٠	٩,٧	٨,٢	٨,١	٢,٦	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٤٨,٦	٥١,٢	٥٤,٣	٥٨,٢	١٧,٦	مجموع الديون/الدخل القومي الإجمالي
٤٠,٢	٥٧,٥	٦٦,٥	٦٩,٤	٣٢٥,٩	الديون قصيرة الأجل/الاحتياطيات
					بنود المذكرة (ب)
..	١٨٩,٥	١٥٤,٩	١٣٠,٣	٤,٦	مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الدخل
..	٦٨٧,٤	٦٥٨,٥	٦٢٤,٨	٢٢٢,٥	مجموع الخصوم ^(ج)
..	٧٠,٦	٧٠,٩	٧٣,٥	١٧,٩	مجموع الخصوم/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)
..	١٥٨,٣	١٥٩,٤	١٨٣,٦	٣١٢,٨	مجموع الخصوم/الصادرات (نسبة مئوية)
٦,٠	٧,٣	٦,٤	٤,٣	٠,٢	تحويلات الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر
١,٣	١,٧	١,٥	١,٣	٠,٣	تحويلات الأرباح/الصادرات (نسبة مئوية)

ملاحظة: البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢) والأونكتاد، دليل الإحصاءات،
قرض ذاكرة قراءة فقط.

المصدر: وجود نقطتين (..) يعني عدم توافر بيانات.

(أ) صادرات السلع والخدمات.

(ب) تستثنى جنوب أفريقيا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وتستثنى تركمانستان من أوروبا ووسط آسيا.

(ج) يمثل مجموع الخصوم حاصل جمع إجمالي أرصدة الديون وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى الداخل.